

دور الفوائد الربوية في إحداث أزمات مالية والحلول المقترحة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي

The role of usury in causing financial crises and proposed solutions from the perspective of Islamic economics

نسيمة حشوف ¹	عبد الوهاب شمام ²
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر nassim.hachouf@univ-constantine2.dz	جامعة قسنطينة 2 - عبد الحميد مهري، الجزائر Abdelouaheb.chemmam@univ-constantine2.dz
تاريخ الاستلام: 2024 / 04 / 01	تاريخ القبول: 2024 / 05 / 01
	تاريخ النشر: 2024 / 06 / 01

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الفوائد الربوية في إحداث أزمات مالية بصفة دورية وعرض الحلول المقترحة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، وللوصول إلى نتائج الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي للتعرف على مفهوم الفوائد الربوية، نظريات الفائدة وعرض أهم الأزمات المالية التي هزت العالم، ثم المنهج التحليلي لمناقشة دور الفوائد الربوية في نشوء الأزمات المالية والحلول التي جاء بها الاقتصاد الإسلامي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الفوائد الربوية تعتبر أهم مسبب للأزمات المالية ولها تأثيرات سلبية على الأفراد والمؤسسات، وللاقتصاد الإسلامي أدوات ووسائل عديدة تسمح بتفادي هذه الأزمات منها: المشاركة، المضاربة والتكافل الاجتماعي.

كلمات مفتاحية: فوائد ربوية، أزمات مالية، اقتصاد اسلامي.

تصنيف G01، E43:JEL

Abstract:

This study aims to shed light on the role played by usury in causing financial crises on a cyclical basis and to present proposed solutions from the perspective of Islamic economics. To achieve the study's results, a descriptive approach was adopted to understand the concept of usury, interest theories, and to present the major financial crises that have shaken the world. Then, an analytical approach was used to discuss the role of usury in the emergence of financial crises and the solutions provided by Islamic economics.

One of the key findings of the study is that usury is considered a major cause of financial crises and has negative effects on individuals and institutions. Islamic economics offers various tools and mechanisms to avoid these crises, including participation, speculation, and social solidarity.

Keywords: Benefits of Riba, Financial Crises, Islamic Economics.

JEL Classification: E34, G01.

*المؤلف المرسل

¹ Nassim HACHOUF, Algeria.

² Abdelouaheb CHEMMAM, Algeria.

لم يشهد العالم استقراراً اقتصادياً لفترة طويلة من الزمن، دون حدوث اختلالات تسببت في انهيارات لكبرى البنوك والمؤسسات، وعصفت باقتصاديات كثير من الدول.

في العاشر من شهر مارس 2023 اهتز العالم بعد الإعلان عن إفلاس بنك وادي السيليكون فالي والذي يعتبر أكبر فشل بنكي منذ أزمة الرهون العقارية سنة 2008، وهذا بعد قيام الفدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة، فطفت إلى السطح مرة أخرى الأصوات داخل العالم الغربي والإسلامي داعية إلى التخلص من الفوائد الربوية والبحث عن نظام اقتصادي جديد يسمح باستقرار أكبر، أطول وأدوم.

فتعالت نداءات تدعو إلى إعادة هندسة النظام المالي العالمي وأصبحت البيئة مواتية من جديد للمطالبة بتطبيق قواعد الاقتصاد الإسلامي للتخلص من المشاكل التي تسببها الفوائد الربوية.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل للفوائد الربوية دور في إحداث الأزمات المالية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالفوائد الربوية؟
- ما دور الفوائد الربوية في إحداث الأزمات المالية؟
- هل يقدم الاقتصاد الإسلامي حلولاً لتجنب الأزمات المالية؟

فرضيات الدراسة

- الفرضية الأولى: الفوائد الربوية من أهم مسببات الأزمات المالية؛
- الفرضية الثانية: الاقتصاد الإسلامي بإمكانه تقديم حلول لتجنب الوقوع في أزمات مالية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على بعض الحلول التي جاء بها الاقتصاد الإسلامي كعلاج للحد من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العالمي بسبب مخاطر الفوائد الربوية.

منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد المنهج الوصفي وهذا بتعريف الفوائد الربوية ونظريات الفائدة وحكم الإسلام منها، والمنهج الاستقرائي التحليلي لإبراز دور الفوائد في إحداث الأزمات المالية مع إبراز تأثيرها على الأفراد والمؤسسات ثم عرض بعض الحلول المقترحة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.

الدراسات السابقة

■ محمد فاروق الشبول: "دور معدل الفائدة في الأزمة المالية العالمية الأخيرة من منظور الاقتصاد الإسلامي المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 1 العدد 2، 2014"

هَدَفَت هذه الدراسة إلى مناقشة دور مُعدل الفائدة في الأزمة المالية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي في إطار النظرية الرأسمالية، وقد توصلت الدراسة إلى ما تَزَعَمه النظريات الاقتصادية من كون الفائدة تمثل العائد على رأس المال المُستثمر بغض النظر عن النتائج المالية المُتأتية من تَشْغِيل رأس المال الأمر الذي يزيد من المخاطرة على منطَومات الأعمال التي تعتمد القروض كجزء أساسي من رأس مالها يؤدي بدوره إلى تَكْدُس الثروة لدى فئة محدودة من الناس و أنه المتسبب الرئيس في الأزمات المالية، و أن التمويل الإسلامي يمثل البديل بنظام الفائدة.

■ نصيب أميرة، سحنون محمود: "دور معدل الفائدة في إحداث الأزمات المالية" مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية 2015 عدد 34، ص ص 27-33"

هَدَفَت هذه الدراسة إلى إبراز دور معدل الفائدة في إحداث الأزمات المالية من خلال فرضية عدم الاستقرار المالي لمنسكي، وقد وضحت بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بمعدل الفائدة ودوره على مستوى الأسواق والمؤسسات المالية وعرض مختلف الأزمات المالية التي عرفها النظام المالي العالمي، وقد خلصت الدراسة إلى أن التحليل النظري لمعدل الفائدة يعطيه أهمية كبيرة

في إدارة النشاط الاقتصادي و أنّ له الدور الكبير في تشكيل الأزمات المالية فحسب فرضية عدم الاستقرار المالي الداخلي لمنسكي في العامل الأساس في التحول من مرحلة الازدهار الاقتصادي التي تميزها معدلات فائدة منخفضة إلى مرحلة الأزمة المالية التي ترتفع فيها معدلات الفائدة .

■ وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

هو التطرق للحلول المقترحة من وجهة نظر الاقتصاد الاسلامي.

تقسيمات البحث

بقصد معالجة إشكالية الدراسة قسم العمل الى:

1. الفوائد الربوية في النظامين الغربي والإسلامي؛
2. دور الفوائد الربوية في إحداث أزمات مالية؛
3. الحلول المقترحة في الاقتصاد الإسلامي كعلاج للأزمات المالية.

1. الفوائد الربوية في النظامين الغربي والإسلامي

اختلف الاقتصاديون في تعريف الفائدة نقتصر على بعضها:

- عرّف آدم سميث الفائدة على أنها: "الفائدة ثمن لاستخدام رأس المال الناتج عن تضحية (ادخارية) دقيقة" (العبدى، 2017، صفحة 139)
- أما مارشال فقد عرّفها بأن: "الفائدة هي السعر المدفوع في السوق لاستعمال رأس المال وعند تساوي الطلب لرأس المال مع العرض الكلي له يتحقق سعر الفائدة التوازني" (نواري، أضرار التعامل بسعر الفائدة على مؤشرات التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، 2010، صفحة 189)
- كما عرّفها كاسل فقال: "الاستثمار عبارة عن طلب الانتظار والادخار عرض الانتظار، بينما سعر الفائدة فهو الثمن الذي يحقق التعادل بين كلمن الاستثمار والادخار" (لبزة و نصير، 2011، صفحة 152)

- بينما عرّفها كين: " الفائدة هو الثمن الذي يوازي بين الرغبة في الاحتفاظ بالثروة في شكل نقود مع الكمية المتاحة من النقود" (نواري، أثر الفائدة على الكفاءة الاقتصادية و المؤشرات الأساسية للتوازن الاقتصادي، 2011، صفحة 302)
- فسعر الفائدة هو: "المتغير الاقتصادي الذي يوفق بين المقرضين والمقترضين في علاقة تمويلية، حيث يدفعه المقترض كتكلفة نظير استخدام الأموال المقترضة لفترة زمنية محددة، ويأخذ المقترض كإيراد من القروض التي يمنحها، حيث أنه إذا احتفظ بها يكون قد ضحّى بالعائد الذي يمكن أن يحصل عليه من عملية الاقتراض". (عبد المنعم و نزار ، 2004، صفحة 298)

1.1 الفوائد الربوية في الفكر الاقتصادي الغربي

فُسِّرت الفائدة الربوية عبر التاريخ في ظل ظروف وأفكار مختلفة، نحاول عرض أهم النظريات التي قدمت تفسيراً لها فيما يلي:

1.1.1. النظرية الكلاسيكية

أقر أصحاب الفكر الكلاسيكي أن لكل عنصر من عناصر الإنتاج عائداً، فعائد الأرض الربيع، عائد العمل الأجر وعائد التنظيم الربح، أما رأس المال فجعلوا له عائداً سمي الفائدة، وحددوا قيمته بتساوي دالتي الادخار والاستثمار، فسعر الفائدة عندهم هو ثمن يُحقق التوازن بين طلب المورد للاستثمار وبين الاستعداد للائتمان عن الاستهلاك الحاضر. (نصيب و سحنون، 2015، صفحة 31)

2.1.1. النظرية النقدية

يرى أصحابها أن الفائدة هي أداة في يد البنوك المركزية للتحكم في كمية النقود في السوق.

3.1.1. نظرية الاستثمار

يرى أصحاب هذه النظرية أن الفائدة تعتبر تعويضاً للمقرض عن المخاطر التي يتحملها عند اقتراض الأموال.

4.1.1. نظرية الاخلاقيات

يعتبر أصحاب هذه النظرية أن الفوائد هي ظلم واستغلال للفقراء وأنها تعيق التنمية الاقتصادية.

2.1. الفوائد الربوية في الاقتصاد الإسلامي

في الاقتصاد الإسلامي الفوائد الربوية هي الربا المحرم شرعا بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة والاجماع الذي حصل من أئمة وعلماء الأمة من خلال القرارات الصادرة من مختلف المجامع الفقهية، فمن الكتاب نذكر قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ" (القرآن الكريم، البقرة: 278) وقوله كذلك: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً اتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ" (القرآن الكريم، آل عمران: 130)

وأما من السنة: "ما رواه الامام مسلم في صحيحه بسنده عن جابر بن عبد الله قال: لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه، وقال: هم سواء" (رواه مسلم في صحيحه، باب لعن اكل الربا: رقم 1598) وغيره الكثير من الأحاديث الصحيحة.

وقد اجتمعت الأمة على تحريمه فقد صدرت قرارات كثيرة عن مجامع فقهية كقرار المؤتمر الاسلامي الثاني لمجمع البحوث الإسلامية في القاهرة سنة 1965 وقرار مجمع الفقه الاسلامي سنة 1985.

لن نتطرق للخلافات الفقهية أو بعض الفتاوى المتطرفة التي تبيح الفائدة وإنما سنتطرق للاتجاه الأقرب للصواب والذي يقوم تحليله على:

- التفريق بين الربح والفائدة: الفرق بين الربح والفائدة يمكن حصره في عنصر المخاطرة، الربح يتحمل المخاطرة إذ قد تكون نتيجة الاستثمار مثلاً ربحاً أو خسارة، أما الفائدة فهي عائد مضمون لا مخاطرة فيه يحدد مسبقاً. (كاظم، 2012، صفحة 67)

- تطابق مفهوم الربا والفائدة: فالربا كل قرض يؤخذ به أكثر منه، أو تجرُّ به منفعة، أي أنه "عبارة عن فضل مال لا يقابله عوض في معاوضة مال بمال" (أبوشهبة، 1992، صفحة 7) وبعبارة أخرى هو: "مبلغ يتقرر لصاحب رأس المال مقابل إقراضه لهذا المال مدة من الزمن أو

مقابل تأجيله قبض دينه المستحق له في مدة من الزمن" وهذا التعريف يوضح بشكل جلي تطابق الفائدة والربا.

وقد اعتمد الإسلام في تحريم الربا ثلاث دعائم:

-الدعامة الأخلاقية: إذ يعتبر الربا من الناحية الأخلاقية جشع وشرة واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، فالمُراب يستغل في الفقير المحتاج حاجته إلى المال، ولعلنا نتعجب إذا علمنا أن الإسلام ينظر للقرض الحسن أكثر من نظره للصدقة ودليل ذلك ما جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ليلة أسري به مكتوبا على باب الجنة أن الصدقة بعشر أمثالها، والقرض بثمانية وعشرون، فقلت لجبريل: ما بال القرض أفضل من الصدقة؟ قال: لأنّ السائل يسأل وعنده، والمستقرض لا يستقرض إلاّ لحاجة (رواه ابن ماجه).

-الدعامة الاجتماعية: الربا أو الفائدة يزرع الأحقاد والحزازات في النفوس بين أفراد المجتمع، وقطع أواصر الأخوة والمحبة والتعاون على الخير، فليس ألم لنفس الانسان من أن يرى ماله أكل وأخذ منه بدون وجه حق، وأحسن مثال ما حدث في فلسطين إذ استولى اليهود على الأراضي بسبب الإقراض بالفائدة.

-الدعامة الاقتصادية: فالفائدة الربوية تعطيل للمال أن يستغل في طرقه المشروعة من تجارة أو صناعة أو زراعة، فربح المقترض غير مضمون، إذ يتحمل الخسارة أيضا، فليس من الحق المطالبة بالربح والمقترض خاسر. (أبوشهبة، 1992، صفحة 19)

2. دور الفوائد الربوية في إحداث الأزمات المالية

تعرف الأزمة اقتصاديا على أنها "ظاهرة تعرف بنتائجها ومن مظاهرها انهيار البورصة وحدث مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة وبطالة دائمة" (اونولد، 1992، الصفحات 11-12)

والأزمة المالية تعرف على أنها: "انهيار النظام المالي برمته مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي" (الحافظ، 1999، صفحة 39)

1.2. تصنيف الأزمات المالية

يمكن تصنيف الأزمات المالية الى:

1.1.2 أزمة النقد الأجنبي (أزمة عملة): تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة

وبشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهامها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة

2.1.2 أزمة مصرفية (أزمة بنوك): تظهر أزمة المصارف عندما تواجه البنوك زيادة كبيرة في

طلبات السحب، لنقص السيولة لديه.

3.1.2 أزمة أسواق مال (حالة الفقاعة): تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل

يتجاوز قيمتها العادلة بشكل غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصول

المضاربة. (كورتل و رزيق، 2009، صفحة 280)

2.2. أهم الأزمات التي هزت العالم

اهتز العالم منذ قرون بعيد من الأزمات الاقتصادية والمالية التي أثرت على مختلف الأسواق

العالمية، على اختلاف مسبباتها ومدى تأثيرها، يمكن اجمالها في الجدول الموالي:

الجدول 1: أهم الأزمات التي ضربت العالم.

الازمة	سببها
أزمة الكساد الكبير 1929	انهيار أسعار الأسهم في بورصة وول ستريت مع قيام الفيدرالي الأمريكي بخفض المعروض النقدي ورفع أسعار الفائدة فتفاقم الكساد مع تضخم كبير ومعدلات بطالة مرتفعة
الازمة المكسيكية 1994	بيع كبير للمتعاملين المكسيكيين لسندات الخزينة، ولد أزمة ثقة تسبب في أزمة صرف وانهيار للأسعار
ازمة جنوب شرق آسيا 1997	انهيار قيمة العملة المحلية في دول جنوب شرق آسيا وهروب رؤوس الأموال
ازمة الانترنت 2000	فقدان الثقة في مؤسسات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال فانهارت أسعار أسهمها في السوق الأمريكي
الازمة المالية العالمية 2008	توسع في الإقراض خصوصاً القطاع العقاري فتشكّلت فقاعة مضاربة مع تسجيل معدلات نمو عالية، رفع الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة فعجز المفترضون عن الوفاء ديونهم ما جعل أسهم العقارات تنخفض فتبعها انهيارات عديدة للبنوك وشركات التأمين
أزمة بنك وادي سيليكون قالي	أُعلن عن إفلاس بنك وادي السيليكون قالي بعد انخفاض أسعار سندات الشركات التكنولوجية الناشئة وأقدام المودعين على سحب أموالهم وعجز البنك عن توفير السيولة اللازمة نتيجة استثماره في سندات خزينة طويلة أجل

المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال الجدول نلاحظ أن العالم لم يستقر لفترات طويلة دون حدوث أزمات مالية عصفت باقتصادات وأسقطت حكومات وشردت وجوعت الملايين. فبعض الأزمات المالية كانت سبباً في تحول دول إلى دول فقيرة بعد أن كانت سائرة في طريق النمو ونامية كأزمة جنوب شرق آسيا، وأزمات أخرى كالأزمة العالمية 2008 التي انهيار بسببها الاقتصاد العالمي وشلت البورصات فأفلست الكثير من البنوك على المستوى العالمي والمؤسسات المالية، فعرف العالم ركوداً اقتصادياً كبيراً لم يتعافى من تبعاته لحد الساعة.

3.2 دور الفوائد الربوية في إحداث الأزمات

المتتبع لتاريخ الأزمات المالية يلحظ أنه للفوائد الربوية دوراً كبيراً في ترابطها وتكرارها، ويمكن استخلاص دورها السلبي في النقاط التالية:

- مساهمة التمويل القائم على الإقراض بفائدة سواء للقطاعات الإنتاجية أو الاستهلاكية في تكوين الأسباب الرئيسة في إحداث الأزمات المالية (K. V. Bhanu murthy & Sonia, 2016, p. 4).
- أتاحت الفوائد الربوية المجال واسعا أمام البنوك للقيام بالإقراض المفرط وغير الحذر.
- نشوء الدين في الذمة ليس مقابل الإنتاج والقيمة المضافة يعني إمكانية نمو الدين بمعدلات تتجاوز معدلات نمو الثروة هو ما ينتهي الي اختلال البناء الاقتصادي.
- الفوائد الربوية لا تعكس الكلفة الحقيقية لرأس المال، لذلك فقيم معدلات الفائدة الحقيقية والاسمية قد تتحرك بصورة تزعزع معها استقرار الطلب الكلي.
- معدلات الفائدة الربوية تخلق بالاستقرار المالي بتسهيلها شراء أصول مضاربة بالإقراض.
- تفصل معدلات الفائدة الربوية المدبونية عن الثروة بحيث يزداد الدين بمعدل أسرع من نمو الثروة ومن ثم جدول الدين فتزايد خدمة الدين والدخول في حلقة مفرغة. (الشبول، 2014، صفحة 168)
- يتضح مما سبق أن للفوائد الربوية تأثيرات على المؤسسات والأفراد:
- فمن الآثار على المؤسسات: زعزع الاستقرار المالي بتراكم الديون وانخفاض القيمة السوقية للمؤسسات مما يؤدي إلى صعوبة جذب الاستثمارات، كذلك بتقييد النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض الاستثمار وانخفاض الإنتاجية مما يقاوم من مشكلة الفقر، كما يؤثر على الموظفين باحتمالية فقدان وظائفهم أو انخفاض رواتبهم.
- أما الآثار على الأفراد: فنذكر تراكم الديون الشخصية وعدم القدرة على الاستثمار فتتخفض بذلك الإنتاجية فيتفاقم الفقر وتزداد الجريمة بزيادة الشعور بالظلم واليأس وقد تتحول إلى امراض جسدية ونفسية.

فمن خلال استطلاع تحولات الأسواق المالية، خاصةً خلال الثلاثة عقود الماضية، تبين أن وجود أسعار الفائدة يمكن اعتباره خطأً في النظام الاقتصادي وسيُعطل التناغم بين القطاعين الحقيقي والمالي. فقد أظهرت عديد الدراسات أن وجود الربا ونموه في النظام الاقتصادي التقليدي سيوسع أسواق الديون، مما يؤدي إلى فصل القيم الاسمية في الأسواق المالية عن قيمها الجوهرية في القطاع الحقيقي للاقتصاد. مع ظهور وزيادة هذا الفصل، تتكون فقاعات أسعار الأصول. جشع الوكلاء الاقتصاديين للاستفادة من الفرص الربحية، التي تحدث بسبب فقاعات الأسعار، يزيد من الافتراض وبالتالي يوسع أسواق الديون. علاوة على ذلك، ستضخ أنشطة الاستثمار أسعار الأصول بشكل مفرط، مما يتسبب في مزيد من الفصل بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي. وبالتالي، سيتم تقليل كمية الموارد النقدية المتاحة للقطاع الحقيقي وبالتالي سينخفض النمو الاقتصادي والتوظيف. (Mehdi & Parviz, 2016, p. 5)

3. الحلول المقترحة في الاقتصاد الإسلامي كعلاج للأزمات المالية

يقدم الإسلام حلولاً بديلة للفوائد الربوية تُحقق العدالة الاجتماعية وتعزز النشاط الاقتصادي، تقوم على مبدأ الربح والخسارة، وقبل التطرق للحلول المقترحة، سنعرف الاقتصاد الإسلامي وأهم مبادئه.

3.1. تعريف الاقتصاد الإسلامي وأهم مبادئه

توجد الكثير من التعاريف للاقتصاد الإسلامي نذكر منها:

يعرف الدكتور شوقي الفنجري الاقتصاد الإسلامي على أنه: "مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي تنبثق من العقيدة والأخلاق الإسلامية التي تحكم النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية" (الفنجري، 2010، صفحة 38)

أما الدكتور محمد عبد المنعم عفر فقد عرفه بأنه: "كيفية استخدام الإنسان للموارد المختلفة سداً لحاجات أفراد المجتمع الإسلامي وجماعته المعيشية والدينية على مر الزمن" (الlichidan، 2008، صفحة 10)

إذا فالإقتصاد الإسلامي هو ذلك الاقتصاد الذي تبنى أسسه على قواعد الشريعة الإسلامية، فهو يتكوّن من شقين ثابت ومتغير.

فالوجه الثابت فمتعلّق بالمبادئ والأصول الاقتصادية الإسلامية التي جاء بها الإسلام منذ 14 قرناً، أما الوجه المتغير فيتعلّق بالتطبيق، أي بكيفية أعمال الأصول الاقتصادية الإسلامية في مواجهة مشكلات المجتمع المتغيرة. (الفنجرى، 2010، صفحة 31)

فهو يقوم على عدد من المبادئ والأسس نذكر منها (الطريقي، 2011، صفحة 26):

1. الملكية المزدوجة: يعترف الاقتصاد الإسلامي بالملكية العامة والخاصة في آن واحد عكس الأنظمة الاقتصادية الأخرى، إذ يسعى الى تحقيق التوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة فتجده لا يلغي المصلحة الخاصة كالاشتراكية، ولا يُغلبها كالرأسمالية؛
 2. الحرية المقيدة: فالإنسان حر في كسب المال وانفاقه في حدود الشريعة الإسلامية، فقد أقر الإسلام البيع وحلله وحرّم الربا والغش والتدليس؛
 3. التكافل الاجتماعي: شرع التكافل لتحقيق التوازن بين أفراد المجتمع، فشُرعت لذلك الهيئات، الكفّارات، فيأخذ من مال الغني ويعطي للفقير كالزكاة والصدقات وغيرها.
- وقد جاء الاقتصاد الإسلامي بعدد من الحلول والبدائل كعلاج للأزمات وقدم أدوات تسمح باستقرار اقتصادي طويل المدى، من أهمّها على سبيل المثال لا الحصر:

2.3 معدل العائد على المشاركة

المشاركة هي اختلاط النصيبين فصاعدا بحيث لا يَتميز وهي مشروعة بالكتاب لقوله تعالى: "فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ" (القرآن الكريم، النساء: 12) ومن السنة عن السائب ابن أبيّ أنّه قال للنبي صلى الله عليه وسلم: كنت شريكاً في الجاهلية فكنت خيرَ شريك لا تُداريني ولا تماريني، وبإجماع الأمة الإسلامية على جواز العمل بها (فرحان، 2011، صفحة 226)

يمثل عائد المشاركة بالربح والخسارة في قاعدة "الغنم بالغرم"، ويذكر الفقهاء أنّ استحقاق الربح في الشركات يكون بثلاثة أمور: بالمال أو العمل أو الدّمة، فتسمى شركة أموال أو شركة أعمال (أبدان) أو شركة وجوه (ذمم).

فعقد المشاركة بشكل عام يؤدي إلى سرعة دوران رأس المال ومن ثم العائد وبالتالي تنشيط النشاط التجاري وتبرز أهميتها في:

- تعاون رأس المال المجتمع وخبرة العمل حفاظاً على ثروة المجتمع من التبدد؛

- مشاركة مؤسسة التمويل للمقترضين في نشاطهم الإنتاجي مدعة لانتقاء أفضل المشاريع وأنفعها للمجتمع بتدخل المؤسسة بخبرتها الفنية وتوجيهاتها لضمان نجاح المشروع؛
- حصول الأفراد المودعين على الربح العادل الذي يتكافأ مع الدور الفعلي الذي ساهمت به وذائعهم في التنمية الاقتصادية؛
- ترشيد الاستثمار وعدم التعامل بالربا مدعة لجلب مدخرات الأفراد من داخل الوطن وخارجه، وكذا ترشيد الإنفاق ومنع الاقتناز؛
- تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة بالتمويل بالمشاركة؛
- عدم اعتماد الفوائد الربوية مؤشر أساسي لتحديد الكفاية الحدية لرأس المال، ولتوجيه الاستثمارات؛
- ثبات سعر الفائدة لا يأخذ بعين الاعتبار الفروق النوعية وفيه تشجيع على الربح السريع والكبير مما يشوّه التنمية.

من هنا نستنتج أن الهدف الجوهري من تطبيق أساليب التمويل بالمشاركة هو إلغاء التكلفة التي يتحملها المجتمع عند توظيف واستثمار أمواله عن طريق الأساليب القائمة على الفوائد الربوية، وتصبح مساوية للصفر فتتسع دائرة الاستثمار لانخفاض التكلفة. (نبيه، 2010، صفحة 227)

3.3 معدل العائد على المضاربة

لا خلاف بين الفقهاء في مشروعية المضاربة وأجاز العمل بها القرآن الكريم: "وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ" (القرآن الكريم، المزمّل: 20)

والسنة قوله عليه السلام: "دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ" (رواه الترمذي)

فالمضاربة شكل من أشكال مشاركة المال والجهد، وهي مشاركة عادلة حيث يسمح فيها لرأس المال بأن يأخذ نصيباً من الربح المحقق كما يسمح لصاحب الجهد كذلك أن يأخذ نصيباً من الربح نتيجة عمله في المال، فإذا حدثت خسارة وكانت دون عمد ولا تقصير من العامل فإن كل طرف يخسر من جنس ما قدمه.

وهناك أشكال عديدة للمضاربة منها: المضاربة المشتركة إذ يعرض البنك فيها كمضارب على أصحاب الأموال استثمار مُدخراتهم وباعتباره صاحب مَال أو وكيل عن أصحاب المال على أصحاب المشروعات الاستثمارية، أو مضاربة منتهية بالتّملك و تنشأ بين المضارب و المصرف بحيث يقدّم المصرف المال بالعمل ويعطي البنك فيها الحق للمضارب في الخُلُول محلّه دفعَ واحدة أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها، كما قد تكون مضاربة منفردة إذ يُقدّم البنك التمويل لمشروع معين ويقوم العامل بالأعمال اللازمة و تقسم الأرباح حسب الاتفاق، رغم أنّ البنوك قللت من استخدامه فهو يصلح لتمويل المشروعات الصغيرة والجرفيين. (إرشيد، 2007، الصفحات 43-50)

تعتمد البنوك الإسلامية عقد المضاربة كأسلوب للتمويل والتمويل، إذ تقوم بدراسة العقد من كافة جوانبه للتأكد من كافة جوانبها ومن أن لها جدوى اقتصادية واجتماعية قبل الإقدام عليه وأن ربحها مضمون بشكل كبير وأن المخاطر في حدودها الدنيا ولها دور في:

- توفير فرص العمل؛
- الحد من التفاوت في توزيع الدخل؛
- تحقيق أكبر عائد ممكن من الربح؛
- الاسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية بتمويل النشاط التجاري.

4.3 التكافل الاجتماعي

يعد التكافل الاجتماعي من أهم الحلول الإسلامية لمشكلة الفقر والحاجة فهو نظام يؤدي فيه الأغنياء واجبهم تجاه الفقراء من خلال التبرعات والصدقات والزكاة، وسنركز الحديث على الزكاة.

تعتبر الزكاة الركن الثالث من أركان الإسلام، فهي اخت الصلاة إذ جمع الله سبحانه ذكرهما متلازمين في كثير من الآيات. وهي ضريبة على الأموال وليس على الأشخاص بدليل وجوبها على كل الفئات بما فيهم القاصر والأحمق. حيث تبقى مسؤولية إخراجها على ولي أمرهما. وتؤخذ حسب مصادرها من رؤوس الأموال ومن غلاتها بنسب محدودة (محلب، 2013، صفحة 3)

و أدلة مشروعية الزكاة كثيرة نذكر منها: قوله تعالى: " إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ" (القرآن الكريم، البقرة: 227)، و من السنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ وَحَجِّ الْيَتِيمِ لِمَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا" (متفق عليه)

إنّ الزكاة مؤرد ضخم معطل وموقوف فغياب الزكاة لا يعطل فريضة الزكاة فحسب، ولكنه أيضا يحجب مصدرا ضخما لا ينبغي أن يستهان به، فهي أحسن معيار محفز للاستثمار وينتج ذلك من خلال الرسم المفروض على الأموال المعطلة، فحتى لو كان العائد من الاستثمار يتراوح بين 1 - 2.5 فيجب على رب المال أن يستثمر وعليه أن يربح هذا العائد وإلا عملت الزكاة مفعولها في إعادة توزيع الدخل القومي.

إذن هذا المورد بقدر ما يوفر تمويلا بقدر ما يحرر من رؤوس أموال نقدية معطلة، ذلك أن الزكاة تفرض على رأس المال النقدي عاملا كان أم معطلا نسبة 2.5% من رؤوس الأموال وعليه تجبره على تشغيل تلك الأموال وتوجيهها إلى مجالات التمويل والعمل بدلا من تعطيلها حماية لها من أن تتآكل من مفعول الزكاة.

ولا شك أن ذلك يقدم إسهاما فعالا في تمويل الأعمال والاستثمارات، إذا ما عرفنا ارتفاع نسبة الأرصدة النقدية المعطلة خاصة في العالم الإسلامي. (محب، 2013، صفحة 4)

وعليه تعتبر الزكاة مؤردا ماليا فريدا من نوعه في الاقتصاد الإسلامي، يستطيع أن يحقق به التكامل الاقتصادي، ففي حالة تزكية كل الأرصدة النقدية يكون القضاء على الفقر في 25 سنة. إذن الزكاة لديها الطابع التمويلي للاستثمار والتوزيعي للدخل القومي والاجتماعي والثقافي.

خاتمة

تبين مما سبق أن للفوائد الربوية دور في إحداث أزمات مالية على مر السنين، إذ تعتبر المسبب الأول والرئيس لها، ولا زالت ستحدث أزمات أخرى إن لم يتم الاستغناء عنها واستبدالها بآليات إسلامية تساهم في تنشيط الاقتصاد وتحقيق الرفاه ولانتعاش الحقيقي، فالفوائد

الربوية تتسبب في رفع نسب التضخم وتحرم المجتمعات من المشروعات الضرورية لأنها أداة مضللة في تخصيص الموارد كما أنها ترفع التكاليف.

خلاصة القول إن التمويل بالفائدة يؤدي إلى توليد اقتصاد وهي بسبب نمو المديونية، الأمر الذي يفوق نمو الدخل الحقيقي للنشاط الاقتصادي، والذي يسبب أزمات مالية.

النتائج

1. الفوائد الربوية المسبب الأول للأزمات المالية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
2. تباين النظريات الاقتصادية والتقديرية حول أهمية الدور الحيوي لمعدل الفائدة في الحياة الاقتصادية؛
3. اعتماد معدل الفائدة في القطاع المالي التمويلي كان له دور خفي في تكوين أسباب بعض الأزمات المالية العالمية؛
4. للاقتصاد الإسلامي علاج باعتراف الاقتصاديين الغربيين أنفسهم لمختلف الأزمات المالية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
5. قدم الاقتصاد الإسلامي تمثلاً في البنوك الإسلامية مثلاً رائعاً في قوة الصمود أمام الهزات التي ضربت العالم خصوصاً خلال الأزمة المالية العالمية 2008؛
6. تعد المشاركة والمضاربة وغيرها من الصيغ التمويلية بدائل مهمة وناجعة للتخلص من الفوائد الربوية؛
7. الزكاة والأوقاف وكل مكونات الاقتصاد التضامني لها دور فعال في التخفيف من المشاكل الاقتصادية والحد من قوة الأزمات الاقتصادية.

المراجع

- السيد البدوي عبد الحافظ. (1999). *إدارة الأسواق المالية - نظرة معاصرة*. القاهرة: دار الفكر العربي.
- السيد علي عبد المنعم ، و سعد الدين العيسى نزار . (2004). *النقد و المصارف و الأسواق المالية*. دار الجامد.
- أميرة نصيب ، و محمد سحنون. (2015). دور معدل الفائدة في أحداث الأزمات المالية. *مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية* (34)، الصفحات 27-33.

دنيال اونولد. (1992). *تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم*. (عبد الأمير شمس الدين، المترجمون) بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.

سعد بن حمدان اللحيدان. (2008). *مبادئ الاقتصاد الإسلامي*.

سليمان شيبوط. (2016). حكم سعر الفائدة (الربا) في الاسلام و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية. *دراسات اقتصادية*، 1، الصفحات 171-160.

عبد الله بن عبد الله بن عبد المحسن الطريقي. (2011). *الاقتصاد الإسلامي-أسس و مبادئ و أهداف* (المجلد 11). الرياض: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية.

علاوة نوارى. (2010). أضرار التعامل بسعر الفائدة على مؤشرات التوازن الاقتصادي و الاجتماعي. *مجلة البحوث و الدراسات الانسانية*، 4 (2)، الصفحات 213-180.

علاوة نوارى. (2011). أثر الفائدة على الكفاءة الاقتصادية و المؤشرات الأساسية للتوازن الاقتصادي. *الملتقى الوطني التاسع حول اداء سعر الفائدة و اثرها على الازمات الاقتصادية*. 1، الصفحات 336-300. سكيكة: دار بهاء الدين للنشر و التوزيع.

عمار مجيد كاظم. (2012). *سعر الفائدة من وجهة النظر التقليدية و الإسلامية*. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، 10 (32)، الصفحات 107-64.

فايزة محلب. (2013). دور الزكاة في الحد من ظاهرتي الفقر و البطالة عن طريق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. *المؤتمر الدولي الثاني للمالية الإسلامية* (الصفحات 1-20). صفاقص: جامعة صفاقص.

فرح منصوري عمار العبدى. (2017). معدل الفائدة الصفري ومبدأ إلغاء الربا في الاقتصاد. (جامعة السويس، المحرر) *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة*، 8 (4)، صفحة 139.

فريد كورتل، و كمال رزق. (2009). الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية. *مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية*، 10، الصفحات 296-275.

محمد بن محمد أبوشهبة. (1992). *حلول مشكلة الربا* (المجلد 1). بيروت: دار الجيل.

محمد سامي فرحان. (2011). بدائل التعامل الربوي في الفقه السلامي. *مجلة جامعة الانبار للعلوم الإسلامية* (9)، الصفحات 239-215.

محمد شوقي الفنجري. (2010). *المذهب الاقتصادي الإسلامي*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

محمد فاروق الشبول. (2014). دور معدل الفائدة في الازمة المالية الاخيرة من منظور الاقتصاد الاسلامي. *المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية*، 2، الصفحات 172-160.

محمود عبر الكريم أحمد إرشيد. (2007). *الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية* (المجلد 2). عمان: دار النفائس للنشر و التوزيع.

نسرين عبد الحميد نبيه. (2010). *الاقتصاد الاسلامي كما يجب أن نراه (كحل للأزمة المالية العالمية)*. الاسكندرية: مكتبة وفاء القانونية .

هشام لبزة ، و أحمد نصير. (2011). *أثار سعر الفائدة من منظور الاقتصاد الوضعي. الملتقى الدولي التاسع حول أداة سعر الفائدة و أثارها على الأزمات الاقتصادية*. 1 ، الصفحات 149-182. سكيكدة: دار بهاء الدين للنشر و التوزيع.

K. V. Bhanumurthy,, & Sonia , G. (2016). Does Islamic Finance Prevent Financial Crises: A Global Perspective. *Journal of Finance and Accounting*, 2, pp. 31-54.

Mehdi , H., & Parviz , D. (2016). *Interest Rates and Financial Instability*. Institute of Islamic Banking and Finance, 1, pp.